إسهامات الزّكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
– دراسة حالة حصيلة الزّكاة الوطنية إلى غاية 2017م –

Received: 16-08-2018 / **Revised** : 13-02-2019 / **Accepted**: 13-03-2019
Corresponding authors : soufyben1@gmail.com

سفيان **بن قديدح** *
عبد الله **بغزوز** **

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان الدور الكبير الذي تلعبه فريضة الزّكاة كأحد الحلول لمعالجة التفشّي الكبير لظاهرتي البطالة والفقر في البلدان الإسلامية، وذلك نظرًا لما تتمتع به من خصائص تؤهّلها لذلك من خلال التنوّع في مصادر جبايتها من جهة؛ وتعدّد مصارفها من جهة أخرى. فهي نظام متكامل صالح لكل زمان ومكان، ويتأقلم مع كل المستجدات.

كلمات مفتاحية:

الزّكاة، صندوق الزّكاة، القرض الحسن، التنمية.

تصنيف جال: Q 01, O 55, M 50, G 20.

* باحث في السنة الرابعة دكتوراه العلوم، جامعة الجزائر "03"، soufyben1@gmail.com

** باحث في السنة الرابعة دكتوراه "ل م د"، جامعة المدية، abdebagh@gmail.com

CONTRIBUTION DE LA ZAKAT AU DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL ETUDE DE CAS DE L'ABOUTISSEMENT DE LA ZAKAT JUSQU'A 2017

RÉSUMÉ

Cet article vise à montrer le rôle majeur de la Zakat comme l'une des solutions de la flambée des phénomènes du chômage et de la pauvreté dans les pays musulmans et ce, en raison de ses propriétés à travers de/ à travers la diversité de ses sources de collecte d'un coté ; et de ses dépenses de l'autre coté .Donc, la Zakat est tout un système adaptable aux temps et aux lieux, ainsi qu'aux exigences actuelles.

MOTS CLÉS :

Zakat, fonds de la Zakat, un bon prêt, Développement.

JEL CLASSIFICATION : Q 01, O 55, M 50, G 20.

ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT OF ZAKAT CONTRIBUTION CASE STUDY : OUTCOME OF ZAKAT UNTIL 2017

SUMMARY

This article aims to show the major role of Zakat as one of the solutions of soaring phenomena of unemployment and poverty in Muslim countries and this, because of its properties through the diversity of its collection sources on one hand ; and spending on the other side/ hand. So, Zakat is a whole system adaptable to the times and places, as well as the current requirements.

KEY WORDS:

Zakat, Zakat fund, a good loan, Development.

JEL CLASSIFICATION : Q 01, O 55, M 50, G 20

تمهيد

تعتبر الزّكاة موردا ماليا لا يستهان به، ومصدرا من مصادر الدخل نظرًا لتنوع حصيلتها، واختلاف معدلاتها وشموليتها لمختلف الأموال القديمة منها والمعاصرة، ولكن للأسف لم تحظى بالقدر الكافِ من الاهتمام الذي تستحقه، فالزّكاة وإن كانت عبادة وقربة إلى الله وصدقة من الصدقات، فهي في ذات الوقت نشاط اجتماعي واقتصادي، ليؤكّد بما لا يدع مجالا للشّك على أنَّ الدِين الإسلامي يدعو إلى مزيد من الثَروة والنَماء، خاصة وقد أصبحت الزّكاة في وقتنا المعاصر تتخذ صورة المؤسّسات في شكلها القانوني المنظم في معظم الدُول الإسلامية، لذلك فهي تلعب دورًا تنمويا في مختلف المجالات.

و حيث أنّ الزّكاة لم تُشرَّع في مجتمع المدينة المنورة فقط، بل شرِّعت لتحقيق التكافل الاجتماعي في كل الأزمنة و لكل المجتمعات المسلمة على الرغم من التطور الذي قد يلحق أساليب تنظيمها وإدارتها لتتفق مع أوضاع مختلف العصور ومستجداتها، على أن تبقى تحت مظلة نظام الزّكاة الشرعي الإسلامي. إذ أنّ الدولة الإسلامية منذ نشأتها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم اهتمت بتوفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع الضعفاء منهم، وذلك بإيجاد الدين الإسلامي الحنيف عددا من أشكال العطاء الديني لتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي، ومن بينها الزّكاة، الوقف، الصدقة، الكفارات، النذور، وغيرها، ضمانا لحياة كريمة لكل فرد في المجتمع، وتحقيقا لسعادته.

لذلك سنحاول الإجابة في هذه الورقة على التساؤل التالي:

كيف يمكن لفريضة الزّكاة أن تلعب دورًا تنمويًا في الجزائر ؟ وهل تجربة صندوق الزكاة كافية لدعم هذه التنمية أم هناك ضرورة لتفعيلها في إطار تنظيم مؤسساتي معاصر ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قمنا بتقسيم هذه الورقة إلى العناصر التالية:

أولًا: نظرة عن الزّكاة؛

ثانيًا: إسهامات الزّكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

ثالثًا: صندوق الزّكاة الجزائري ودوره في تمويل مشاريع القروض الحسنة ؛

رابعًا: صندوق الزّكاة والقرض الحسن في الجزائر: التقييم والآفاق المستقبلية.

أولًا: نظرة عن الزّكاة

تعرف الزّكاة بالنماء والزيادة،[1] وأيضا عبارة عن التطهر والصّلاح،[2] وهي اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة.[3] فهي عبادة مالية اجتماعية، وتعد الرّكن الثالث من أركان الإسلام، ويدفعها المسلم الذي يملك نصابها على طيب خاطر لمن يستحقها أو لبيت مال المسلمين (صناديق الزّكاة في وقتنا الحاضر).

ويتأكد وجوب الزّكاة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ودليلها قوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾[4]، ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " **بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْس :شَهَادَةُ أَن لاَّ إِلَه إِلاَّ الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَإِقَامِ الصَّلَاة، وَإِيتَاءِ الزَّكَاة، وَحَجُّ البيت، وَصَوْمُ رَمَضَان** "[5]. ولهذا الوجوب أهمية كبيرة ودور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا تولت الدولة مهمة جمعها وتوزيعها على المستحقين. فغاية الزّكاة هي الحياة الكريمة التي لا يحققها إلا المبدأ الرائع الحكيم " الكفاية لا الكفاف "، فهذا التشريع الفريد المتمثل في الزّكاة يقضي على الفقر في المجتمع،

---

[1] Shaheen Mansoor, *Islamic Law of Obligatory Alms (Zakat)*, uk centre for legal education, 2011, p13.

[2] حسن الشافعي، حسن العناني، **حول الأسس العلمية والعملية للاقتصاد الاسلامي**: الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية،1402هـ/1980م، ص77.

[3] نزيه حمّاد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم، دمشق، 2008م، ص83.

[4] سورة البقرة، الآية 43.

[5] رواه البخاري ومسلم.

ويكرِّم النفس ويمحو عن كاهلها ذل الحاجة، فهل تفعل ذلك شبكات الأمان التي تحدث عنها الاقتصاد الرأسمالي وهرعت دول العالم الثالث لتأسيسها ونسيت فريضة الزّكاة؟.

وبذلك يتضح أن الزّكاة أحد أنواع التكافل الاجتماعي في الإسلام، والذي قوم على أساس فكري متكامل، مستمد من العقيدة، ومن المنظومة الأخلاقية الإسلامية، إذ يمثل فكرة متقدمة، تتجاوز مجرد التعاون بين الناس؛ أو تقديم أوجه المساعدة لهم في أوقات الحاجة، وإنما يستمد التكافل الاجتماعي في الإسلام مبناه من مبدأ مقرر في الشريعة الإسلامية، وهو مبدأ الولاية المتبادلة بين المؤمنين في المجتمع، إذ أن التقارير الدولية اليوم تتفق على أنَ الفقر يرتكز في الوقت الراهن في إفريقيا جنوب الصحراء وبين دول جنوب آسيا، وهذا يعني أنَ معظم الدول المسلمة تقع في أشدِّ المناطق فقرًا في العالم وتنتشر فيها مختلف الآفات الاجتماعية، لذلك سن الله سبحانه وتعالى هذه الفريضة الربانية لمحاربة هذا الفقر المنتشر في الدول الإسلامية.

ثانيًا: إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تتمثل التنمية الاقتصادية في الارتفاع المنتظم لإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وتستخدم فيها وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية،[1] إذ تعاني الكثير من دول العالم وخاصة الدول العربية من التدهور الاقتصادي، الذي تسعى الزّكاة جاهدة للحد منه. فهي مورد هام من الموارد المالية المحددة القيمة المفروضة على الأموال بمختلف أصنافها، وهي بالإضافة إلى كونها مورد مالي، فهي أداة إنتاج واستثمار، بل إنها أداة توزيع، وعموما فهي أداة اقتصادية لها آثار كبيرة في الاقتصاد الوطني.[2]

[1] مرسي فؤاد، **التخلف والتنمية**، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص91.

[2] صالحي صالح، **السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة**، دار الوفاء، الجزائر، ط01، 2001م، ص94.

وتعد الزّكاة كذلك وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزّكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير. وهذا الدخل الذي تم توزيعه لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء بما يعكس أثره على زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة في الإنتاج ينتج عنه انخفاض في الركود الاقتصادي ينتج عن هذا الانخفاض في الركود تنمية اقتصادية./ وبالتالي زيادة في الانتاج الذي يتولّد عنه انخفاض في الرّكود الاقتصادي وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض ركود التنمية الاقتصادية.

وبما أنّ الإسلام قد حرّم كنز المال وعدم دفعه للنشاط الاقتصادي،[1] فالزّكاة تعتبر أداة ترهيب للأموال المعطلة حتى تندفع لتمويل التنمية حيث تعمل كحافز لصاحب المال لاستثمار ماله حتى لا تأكله الزّكاة، كما تساهم مصارف الزّكاة في التشجيع على الاستثمار وتمنح الفقراء والمساكين نصيبًا ليقوموا بأعمال تجارية أو صناعية. وعدم دفع الزّكاة لمستحقيها يؤدي إلى انتشار آفة الربا التي ترهق أكثر الطبقة الفقيرة.[2]

كما تلعب الزّكاة دورًا هامًا في التخفيف من آثار التضخم عن طريق الجمع المسبق والتحصيل النقدي، وفي حالات الانكماش يتم الجمع العيني لكيلا يؤثر على الكتلة النقدية.[3] وإنَّ ما يضمن بقاء الزّكاة موردًا وافرًا، انخفاض نفقات الجباية وإلى أقل الحدود، دون إسراف أو تبذير، فقد وضع التشريع مبادئ وقواعد لم يتوصل إليها علماء الفكر المحاسبي والضريبي المعاصر إلا حديثًا، وهي إعطاء الحوافز لمحصلي الزّكاة

حتى يقتصدوا في النفقات من جهة، ولينشطوا في التحصيل من جهة أخرى.[4]

---

[1] نادية حسن محمد عقل، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية**، دار النفائس، الأردن، 2011م، ص271.

[2] قاسم الشوم محمد، **زكاة الزروع والثمار في ضوء تطور الزراعة في العصر الحديث**، دار النوادر، سورية، ط1، 2011م، ص81.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2002م، ص 345.

[4] كمال رزيق، **إرساء مؤسسة الزّكاة بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص36.

وفيما يخص التنمية الاجتماعية، فتعرف بأنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان، باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع،[1] ومن خلال ذلك يتضح لنا أن التنمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، فقد/بل يتعدى ذلك إلى مجالات عديدة من بينها الجانب الاجتماعي. إذ أنّ التطبيق الصحيح للزّكاة، إلزامي على الأغنياء، وحق للفقراء، يدفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئًا كبيرا في المعونات والمشروعات الاجتماعية، مما يخفف من الضغط على الميزانية، ويقلل من عجزها إن وجد.[2] والزّكاة عمومًا هي وسيلة من وسائل التكافل الاجتماعي،[3] وتعمل على إزالة الأحقاد والضغائن، والتي تكون في صدور الفقراء اتجاه الأغنياء.

إنّ الهدف من الزّكاة ليس إعطاء الفقير مبالغ معدودة، وإنما الهدف هو تحقيق مستوى لائق لمعيشته هو ولأسرته طعاما وشرابا ملائما، وأن يعطى تمام كفايته لمدة سنة حتى يزول الفقر بالغنى، ويزول العجز بالقدرة وأن تزول البطالة بالعمل. ونجد أن مصارف الزّكاة الثمانية قد حصرت في القرآن الكريم، ولكنها لم تحدد مواصفات وشروط كل مصرف، وتركت ذلك للفقه ليواكب استخدام حصيلة الزّكاة حسب تطور المجتمع وظروفه، وهو ما يفتح المجال لاجتهادات فقهية معاصرة لتنويع المستحقين الذين يدخلون ضمن المصارف الثمانية،[4] وبالتالي المزيد من الآثار الزكوية على الجانب الاجتماعي.

و للزّكاة كذلك دور كبير في معالجة ظاهرتي البطالة والفقر فهما ظاهرتين اقتصاديتين واجتماعيتين في نفس الوقت، إذ تعدّ هاتين المشكلتين من بين أبرز المشكلات التي تواجه الدول والمجتمعات والأسر، وعند النظر إلى التاريخ الاقتصادي لمعالجات الفقر والبطالة ،تبرز التجربة الإسلامية في الزّكاة لتكون معلما بارزا في القضاء على هاتين المعضلتين. إذ

---

[1] عيد حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1977م، ص 71.

[2] كمال رزيق، **إرساء مؤسسة الزّكاة بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] المصري رفيق يونس، **المحصول في علوم الزكاة**، دار المكتبي، سورية، ط1، 2006م، ص137.

[4] النجار عبد الهادي علي، **الاقتصاد والإسلام**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983م، ص136.

تؤدي الزّكاة إلى تقليص معدّلات البطالة في المجتمعات،[1] وذلك عن طريق تعيين العاملين عليها حيث يشكّل هؤلاء جهازًا متكاملًا من المختصين ومساعديهم، حيث/ إذ إنّ المهام المرتبطة بتحصيل الزّكاة وتوزيعها على مستحقيها تتطلب أعوانًا كثيرين، وذلك للحفاظ على أموال الزّكاة وصرفها في سبلها التي حددها الله سبحانه وتعالى، والمتمثلة في مصارفها الثمانية. كما أنّ لها دور كبير في محاربة الجهل، وتعزيز التعليم وشروطه فهي تصرف للمتفرغ للعلم، ولا تصرف للمتفرغ للعبادة.[2]

ثالثًا: صندوق الزّكاة الجزائري ودوره في تمويل مشاريع القروض الحسنة

قبل التطرق لصندوق الزكاة الجزائري وجب علينا أن نعرّج على تنظيم الزكاة في العالم الإسلامي، حيث تقسَّم مؤسسات الزكاة المعاصرة في العالم الإسلامي من منظور علاقتها بالدولة إلى:[3]

- مؤسسات زكوية حكومية تابعة للدولة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وإيران وباكستان والسودان أي تعتبر جزءاً من النظام المالي للدولة ؛
- مؤسسات زكوية تحت إشراف الدولة (الإشراف المالي والإداري) ، كما هو الحال في ليبيا واليمن ومصر والكويت وقطر (كما هو الحال كذلك في الجزائر) ؛
- مؤسسات زكوية خاصة : مثل صناديق ولجان الزكاة المنشأة بالهيئات والشركات ومنها صناديق الزكاة في المصارف والمؤسسات الإسلامية ؛
- مؤسسات زكوية تتبع الجمعيات الخيرية الأهلية: حيث يقوم بعض الأفراد بإنشاء جمعيات خيرية بها صندوق للزكاة ؛

[1] البشير عبد الكريم، **الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول مؤسسات الزّكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزّكاة ودورها في مكافحة الفقر، جامعة البليدة، من 11/10 جويلية 2004.

[2] السبهاني عبيد عبد الجبار، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2001م، ص284.

[3] حسين حسين شحاته، **التطبيق المعاصر للزكاة وكيف تحسب زكاة مالك**، مرجع سبق ذكره، ص 225.

و يعتبر صندوق الزكاة الجزائري تجربة حديثة مقارنة بتجارب الدول الإسلامية فقد بدأت فكرة إنشاءه سنة 2002 من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وقد مرّ الإنشاء على عدة مراحل، أوّلها مرحلة اللقاءات الأوّلية حيث تم تشكيل لجنة من ممثلي وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، و جامعة سعد دحلب بالبليدة، وجامعة فرحات عباس بسطيف، و المعهد الجمركي والجبائي الجزائري التونسي الموجود بالقليعة، وبعدها المرحلة الثانية يومي 06 و 07 جويلية 2002م، حيث تم عقد ورشة لتفعيل الزكاة بجامعة سعد دحلب بحضور نفس اللجنة وتم الاتفاق على بنود خاصة، أما المرحلة الثالثة فكانت اللقاءات الأخيرة وضبط المشروع حيث تم عقدها في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والمرحلة الأخيرة تمثلت في تنصيب اللجان الولائية للزكاة.[1] وتم ذلك سنة 2003م، وقد انطلقت التجربة في ولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، وفي سنة 2004م تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية، تكون تابعة لصندوق الزّكاة، و من خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال، ولا يتعامل بالسيولة بتاتا لا تحصيلا ولا نفقة. وقد عرّف صندوق الزّكاة في الجزائر بأنّه هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، يعمل على جمع وتوزيع الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، تشرف عليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناءً على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[2]

[1] حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص ص 169- 170، بتصرف.

[2] بلعيد حياة، دولي سعاد، **صندوق الزكاة كأداة مكملة للصناعة المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 5/ 6 ماي 2014م، ص5، بتصرف.

1- هيكلة صندوق الزّكاة

يتشكّل صندوق الزّكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي:[1]

1.1- اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، ورؤساء لجان المساجد، وممثلي لجان الأحياء ممثلي الأعيان، وممثلين عن المزكّين، ومن مهامها: إحصاء المزكّين والمستحقين، والتحصيل، والتوزيع، والمتابعة والتحسيس.

2.1- اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، وتتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، وكبار المزكين، وممثلي الفدرالية الولائية للجان المساجد، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب ومقتصد. ومن مهامها: تنظيم العمل (إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، ضمان تجانس العمل.....)، مهمة الرقابة والمتابعة والتوجيه، مهمة النظر في المنازعات والأمر بالصرف.

3.1- اللجنة الوطنية: ونجد من مكوّناتها المجلس الأعلى لصندوق الزّكاة والذي بدوره يتكون من: رئيس المجلس، و رؤساء اللجان الولائية، وأعضاء الهيئة الشرعية، وممثل المجلس الإسلامي الأعلى، وممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزّكاة، ومن مهامها ما يلي:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصّندوق ؛
- النظر في المنازعات ووضع ضوابط متعلقة بجمع و توزيع الزّكاة ؛
- وضع البرنامج الوطني للاتصال، إضافة إلى الرقابة الشرعية.

[1] وثائق مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

2- آليات عمل صندوق الزّكاة

لصندوق الزكاة في الجزائر طرق محدّدة في جمع وتوزيع الزكاة كما يلي:[1]

1.2- كيفية جمع الزّكاة

تجمع الزّكاة في الجزائر من خلال الوسائل التالية:

1.1.2. عن طريق الحسابات البريدية الجارية: لكل لجنة ولائية لصندوق الزّكاة حساب بريدي جاري تصب فيه الزّكاة مباشرة من طرف المزكّين.

2.1.2. الصناديق المسجدية للزكاة: في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيها زكاة المحسنين وتحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي.

3.1.2. الجالية الجزائرية بالخارج: فيما يخص الجالية الجزائرية فقد تم وضع حسابات خاصة، ثم تحول أرصدة هذه الحسابات إلى حساب صندوق الزّكاة بالجزائر.

2.2- كيفية صرف أموال الزّكاة

تقوم اللجان المسجدية بإحصاء الفقراء والمساكين (في شكل عائلات وليس أفراد) في الأحياء المحيطة بالمسجد بناءً على استمارة خاصة مدعمة بوثائق تبين الوضعية الاجتماعية للعائلة، وبعدها ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة.

أما بالنسبة لزكاة الفطر، فيتم جمعها في المساجد ابتداء من منتصف رمضان (تودع بالصندوق المسجدي)، ويتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية، ثم ترسل الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزّكاة لصرف المبالغ.

[1] وثائق مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

- تصرف الزّكاة في الجزائر حسب النسب التالية:[1]

الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية 5 مليون دج

87.5% توزع على الفقراء والمساكين ؛

12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية 5 مليون دج

50% توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة) ؛

37.5% توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل (تم تجميد العمل بهذه الصيغة سنة 2015م ثم أعيد بعثه سنة 2017م).

12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

توزيع النسبة المخصصة لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق (12.5%)

4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.

6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية.

2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.

3- استثمار أموال صندوق الزكاة عن طريق القرض الحسن كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة

يُعرّف القرض الحسن في الجزائر على أنّه قرض بدون فائدة، بمبلغ محدود قدره 50 ألف دينار بعدما كان سابقا 30 ألف دينار، حيث يمنح للقادرين على العمل من الجنسين، ويسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات، هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس والمبادرة

[1] وثائق مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

الذاتية"، وتتمثل أنواع التمويلات المعتمدة من طرف القرض الحسن في الآتي:[1]

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب المستحقين للزكاة والمشاريع المصغّرة؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فئة (35–50 سنة)؛
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛
- إنشاء شركات تكون لها القدرة على إنشاء/ خلق مناصب شغل لفائدة أكبر عدد من المستحقين للزكاة.

و يعدّ التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملائمة لطبيعة وخصائص المشروعات المصغّرة، وقد تم انتقاده بحجة عدم دخوله في المصارف الثمانية، والقرض الحسن في الأصل تمويلٌ تعاوني لأنّ القرض يقدَّم للمقترض ليكون له حرّية الانتفاع به على أن يَردَّ المقترِض للمقرِض، مبلغ القرض أو مثله وهو بذلك يعدُّ من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المشروعات الصغيرة وذلك للكلفة المحدودة التي يتحصل عليها المشروع المصغر، وكذلك للمرونة التي يتمتع بها المشروع في حريّة استخدامه للمال.

رابعًا: صندوق الزّكاة والقرض الحسن في الجزائر: التقييم والآفاق المستقبلية

نتناول في هذا المحور مجموع الأموال الزكوية/ مجموع أموال الزكاة التي جمعها صندوق الزّكاة منذ نشأته وإلى غاية 2017م، وكذا إحصائيات القرض الحسن والمشاريع المموَّلة، وما مدى تحقيقها للأهداف المرجوّة.

[1] لبنى العطار، **إدارة أموال الزكاة – دراسة مقارنة بين صندوقي الزكاة الجزائري واللبناني –**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 113.

1- عرض حصيلة صندوق الزّكاة في الجزائر والمستفيدين منها

بلغت الإحصائيات المتعلقة بزكاة المال، و زكاة الفطر، و زكاة الزروع والثمار منذ نشأة صندوق الزكاة إلى غاية 2017م أرقامًا معتبرة ملخصة في الجدول التالي:

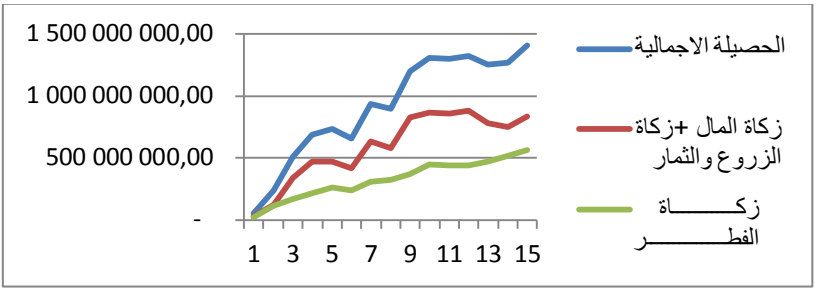
الجدول رقم (01): **تنامي الحصيلة الوطنية للزكاة من سنة 2003م إلى 2017م**

السنوات	زكـــاة الفطـــر	زكاة المال +زكاة الزروع والثمار	الحصيلة الإجمالية
2003	25 728 172,50	30 394 399,45	**56 122 571,95**
2004	114 916 162,00	124 937 833,98	**239 853 995,98**
2005	172 171 989,66	336 484 562,09	**508 656 551,75**
2006	215 220 889,36	471 219 298,10	**686 440 187,46**
2007	258 163 416,08	474 350 709,24	**732 514 125,32**
2008	240 960 757,50	413 490 487,10	**654 451 244,60**
2009	304 969 465,00	631 713 772,40	**936 683 237,40**
2010	322 074 119,50	577 118 689,07	**899 192 808,57**
2011	373 399 511,00	825 729 959,74	**1 199 129 470,74**
2012	444 705 479,00	861 937 032,54	**1 306 642 511,54**
2013	439 199 647,81	854 952 617,53	**1 294 152 265,34**
2014	437 563 081,20	881 196 737,23	**1 318 759 818,43**
2015	473 417 555,00	777 695 831,08	**1 251 113 386,08**
2016	515 318 879,00	751 856 010,67	**1 267 174 889,67**
2017	565 521 980,09	836 811 368,72	**1 402 333 348,81**
المجموع	4 903 331 104,70	8 849 889 308,94	13 753 220 413,64

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف . الجزائر

و حتى يسهل تحليل الجدول الموضح لحصيلة الزكاة قمنا بإعداد منحنى بناءً على المعطيات السابقة كما يلي:

الشكل رقم(1): **منحنى بياني لتطور حصيلة صندوق الزكاة من سنة 2003 إلى 2017**



المصدر: *من إعداد الباحث بناءً/ بناءً على المعطيات السابقة.*

و من خلال إحصائيات صندوق الزكاة للفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2017، عموما نرى/ نرى عموما أن الحصيلة في تزايد مستمر عدا بعض الفترات التي عرفت تدهورا مثل سنة 2008 بسبب ما حصل من اتهامات إعلامية بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبين المجلس الإسلامي الأعلى حول تسيير أموال الصندوق وكذا حول شرعية استثمار أموال الزكاة، ونلاحظ أنّه ابتداءً من سنة 2011 زادت الحصيلة الوطنية بشكل ملحوظ حيث بلغت الحصيلة في تلك السنة 1199 مليون دينار جزائري، لتصل إلى أعلى نسبة لها منذ إنشاء صندوق الزكاة وذلك في سنة 2017 حيث وصلت إلى 1402 مليون دينار جزائري، وتتضاعف النسبة إجمالا بالنسبة لسنة الأساس 2003 إلى أكثر من 25 مرة، وذلك راجع إلى تحسين آليات الرقابة والشفافية والتنظيم وزيادة التوعية الإعلامية، ونلاحظ أن زكاة الفطر كانت أكثر استقراراً من زكاة الأموال، حيث لم تشهد الكثير من التذبذبات وعرفت زيادة مستمرة عموما. ورغم هذا تبقى هذه الأرقام بعيدة عن الحصيلة الحقيقية المفروض تحقيقها من جباية الزكاة، وبالتالي وجب إعادة النظر في سبل تطوير هذا الصندوق لنصل إلى الأهداف المرجوة من هذه الفريضة.

* بالنسبة لعدد العائلات التي تكفلت بها الزكاة، يبين الجدول التالي تطور توزيع الزكاة حسب الطلبيات وذلك للفترة من 2003 إلى غاية سنة 2017م:

الجدول رقم (2): **تطور توزيع الزكاة من سنة 2003 إلى 2017م**

السنة	زكاة المال (القوت)		زكاة الزروع والثمار		زكاة الفطر		مجموع الطلبات	مجموع المستفيدين
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين		
2003	5842	5581	427	427	22911	21997	29180	28005
2004	39106	27465	5064	2835	146406	98558	190576	128858
2005	74325	62564	3991	3991	120376	11462	198692	178017
2006	98429	80934	15026	8596	146586	138885	260041	228415
2007	105195	85511	16279	9651	172618	150522	294092	245684
2008	99278	76586	18348	7348	159653	145946	277279	229580
2009	96396	79667	12880	9806	202082	186330	311358	275803
2010	106645	84428	12653	6394	180218	165476	299516	256298
2011	128354	106510	13075	7052	181942	169634	323371	283196
2012	128383	103419	14106	8228	190940	178855	333371	290502
2013	150555	106915	45341	11393	186564	168325	382460	286633
2014	116844	94888	37709	16096	172045	161224	326598	272208
2015	133876	107876	18633	15083	159876	150039	311926	272998
2016	130058	116015	11666	11086	171925	161406	313649	288507
2017	100794	87801	26248	20897	169425	160134	296467	268832

المصدر: شعور حبيبة، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018م، ص 190.

ونلاحظ من خلال الجدول ورغم وجود بعض التذبذبات إلاّ أنّه عموما شهد صندوق الزكاة تصاعداً في وتيرة عدد العائلات التي تكفل بها منذ إنشائه إلى غاية سنة 2017،/ نلاحظ من خلال الجدول على الرّغم من وجود بعض التذبذبات، تصاعداً في وتيرة العائلات التي تكفّل بها صندوق الزكاة حيث بلغت عدد العائلات المتكفل بها سنة 2003: 28005 عائلة، لترتفع بشكل ملحوظ في السنة التي تليها لتصل إلى 128858 عائلة، ثم أخذت في الارتفاع لتصل سنة 2017 إلى 268832 عائلة، وهذا راجع طبعا إلى المجهودات التي تبذلها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في المراقبة وتطوير آليات التوزيع.

2. عرض المبالغ المرصودة للقرض الحسن والمشاريع الممولة من أموال صندوق الزّكاة

بالنسبة للمبالغ المخصصة للقرض الحسن فتوفرت لدينا الإحصائيات منذ نشأته إلى غاية سنة 2014م نتيجة لتوقف العمل به ابتداءً من 2015م إلى غاية 2017م، وعليه كانت الإحصائيات ملخصة في الجدول التالي:

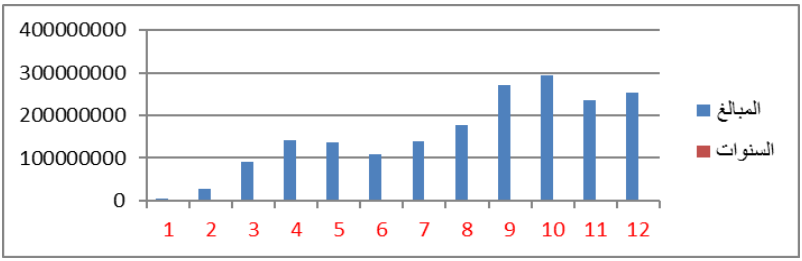
الجدول رقم (03): **المبالغ المخصصة للقرض الحسن على المستوى الوطني إلى غاية 2014م**

السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ
2003	348,75 220 4	2009	142,7 363 138
2004	461,22 226 28	2010	613,8 200 176
2005	760,79 376 91	2011	602,1 583 270
2006	946,1 600 142	2012	521,9 829 293
2007	679,2 624 137	2013	715,6 410 235
2008	010,9 012 109	2014	267,8 526 254
المجموع: 1 881 975 070,83			

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

ونورد لهذا الجدول مدرجًا تكراريًا للتوضيح أكثر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): **المبالغ المخصصة للقرض الحسن على المستوى الوطني إلى غاية 2014م**



المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى الجدول (03).

يوضّح كل من الجدول والشكل المبالغ المخصّصة للقرض الحسن منذ تبنّيه وإلى غاية سنة 2014، وهي آخر سنة له بعد تجميد العمل به سنة 2015، نستطيع القول بأنّ هذه المبالغ في تذبذب منذ إنشاء صندوق الزّكاة، فقد عرفت زيادة في السنوات الأولى من 2003 إلى 2006، ثم انخفضت في سنتي 2007 و2008، ليرفع الصندوق من هذه

المخصصات بشكل كبير سنوات 2009 و2010 و2011، لتبلغ ذروتها سنة 2012 لتعاود الانخفاض في السنوات الموالية، ويعود هذا التذبذب لعدم استقرار حصيلة صندوق الزّكاة ولبعض المشاكل التي تعترض عمله.

أمّا فيما يخص المشاريع المموّلة عن طريق القرض الحسن على المستوى الوطني، فكانت الإحصائيات المتعلقة بالمستفيدين من القرض الحسن إلى غاية سنة 2014م ملخّصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): **الإحصائيات الوطنية للمستفيدين من القرض الحسن من 2003إلى2014م**

السنوات	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	السنوات	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	7	7	2009	2084	715
2004	1193	186	2010	2604	849
2005	1796	516	2011	3462	1123
2006	2167	730	2012	5135	1340
2007	1855	814	2013	6439	1311
2008	1958	652	2014	1234	517
المجموع	29934	8760			

المصدر: *إحصائيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.*

بالنسبة لإحصائيات المستفيدين من القرض الحسن فمن خلال الجدول نلاحظ أولاً عدم تلبية أغلبية الطلبات رغم تزايدها من سنة لأخرى، إضافةً إلى التذبذب في المبالغ التي يستفيد منها المستثمرون عبر السنوات وانخفاضها بشكل كبير في السنة الأخيرة، أمّا بالنسبة للحالة الأولى فربما يعود ذلك لعدم توفر المواصفات اللازمة في الملفات المودعة من طرف الطالبين أو لقلة الأموال المخصصة للقرض الحسن مع ارتفاع عدد الطلبات.

3- تقييم حصيلة صندوق الزّكاة في الجزائر وتجربة القرض الحسن

رغم مرور أكثر من 14 سنة على إنشاء صندوق الزكاة، إلاّ أنّ حصيلة صندوق الزكاة/ هذا الصندوق أو حصيلته(لتفادي التكرار) تبقى هزيلة بالنظر لما هو مفروض جبايته على المستوى الوطني، وقد كتب الكثير من الاقتصاديين حول هذا الإشكال،

ومنهم من قدّر أنّ صندوق الزكاة في الجزائر لا يحصي سوى 1 % فقط من المبالغ المالية المفروض أن يدفعها الجزائريون ، والتي تقدّر بحوالي 3 ملايير دولار، ولو أنفقوا جميعهم زكاتهم لما بقي فقير ولا بطّال في الجزائر، كما قدِّرت مداخيل الزّكاة الممكنة عبر الصندوق بالملايير، حيث تساهم في إنشاء أزيد من 300 ألف منصب شغل، ولكن يجب أن تنتقل من التسيير الشعبوي إلى التسيير المؤسساتي، حيث أنّ وجود 10 ألف مليارديرفي الجزائر يمكن أن يوفروا عبر زكاتهم أكثر من 10 ملايين دولار، غير أنهم لا يدفعون الزكاة على الطريقة الشرعية بل يتصدقون بفتات أموالهم على الفقراء كلما حلّت عاشوراء تبرئة للذمة، كما أنّ الجزائر تضم أيضا حوالي 100 ألف مستورِد، ولو دفعوا زكاتهم على النحو الصحيح لساهموا في تمويل آلاف المشاريع وانتشال مئات الشباب من البطالة، كما تضم أيضا ما يقارب المليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ولو دفعت كل مؤسسة نصيبها من الزكاة لجمِع أزيد من 2000 مليار سنتيم كزكاة في الجزائر، و3 ملايين تاجر بإمكانهم أن تنشأ/ أن ينشئوا ثروة كبيرة تستفيد منها الدّولة والمحتاجين[1].

ومن جهة أخرى، صرح وزير الشؤون الدّينية والأوقاف "محمد عيسى " أنّ الرّقم المتحصّل عليه من صندوق الزكاة لسنة 2017م يعتبر الأحسن منذ إنشاء الصندوق، ولكم/ لكن في الواقع يبقى متواضعا كثيرًا، وتبقى الآمال في زيادة الحصيلة مستقبلًا.[2]

وقد حاول صندوق الزكاة منذ إنشائه محاربة آفاتي الفقر والبطالة اللتان تفشتا في الجزائر بمعدلات مهيبة، حيث كشف تقرير صادر عن البنك العالمي أنّ نسبة الفقر في

---

[1] السعيد زهية، **تجار يتحايلون على فريضة "الزكاة"**، (على الخط)، 10/16/ 2015، متوفر على: https://www.djazairess.com/elbilad/245580، تاريخ الإطلاع: 2019/01/06.

[2] أحمد طلب، **صندوق الزكاة هل يصبح حلا اقتصاديا لمشاكل الجزائر**، (على الخط)، 23 نوفمبر2017، متوفر على : https://www.sasapost.com/algeria-zakat-economie/، تاريخ الإطلاع: 2018/08/30. ، بتصرف.

الجزائر تمثل 20% من عدد السكان[1]، أما البطالة فقد بلغت سنة 2017 نسبة 12.3% حسب الدّيوان الوطني للإحصاء، وهذا يدل على ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة في البلاد، وقد حاول صندوق الزكاة التقليص من هذه النسب المرتفعة خاصة من خلال القرض الحسن عن طريق تجربة تمويل المشاريع المصغّرة.

هذه الصيغة التي غابت عنها الإجراءات الرّقابية والردعية، وغابت عنها المرافقة المستمرة للمستفيدين، وافتقرت لدراسات جدوى هذه المشاريع الممولة ؛ وهذا ما حال دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها. فقد مُوِّل وفق هذه الصيغة إلى غاية 2011م وفي مختلف القطاعات 4047 مشروع ملخصّة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): **عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن إلى غاية 2011م**

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	النسبة
الخدمات	1331	34
الفلاحة	506	11
التجارة	570	12
الإنتاج	712	14
الصناعات التقليدية	607	15
الصناعة	328	8
المجموع	4047	100

المصدر: إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

و لا نملك إحصائيات دقيقة للمشروعات الصغيرة التي استفادت من القرض الحسن في سنوات 2012م، 2013م و2014م إلّا أنّها حتما تكون نسبة معتبرة، خاصة وأنّ 8760 مشروع استفاد من استثمار أموال الزّكاة عن طريق القرض الحسن منذ نشأة صندوق الزّكاة سنة 2003م، وإلى غاية تجميد العمل به سنة 2014م.

[1] نوارة باشوش، **9 ملايين فقير في الجزائر**، (على الخط)، 2016/01/9، متوفر على: https://www.echoroukonline.com/، تاريخ الإطلاع: 2019/01/06، بتصرف.

و لكن إن تتبعنا هذه المشاريع في الواقع لوجدنا بعضها قد أفلس، والبعض الآخر متوقف عن العمل، وبعضها قد حل تماما وأصبحت موجودة على الورق فقط. و السؤال المطروح: ما مصير أموال الزّكاة التي صرفت على هذه المشاريع؟ وهل هناك آلية لاسترجاعها ؟ وهل هناك عقوبات ردعية للمستفيدين المتهربين من إرجاع أموال الزّكاة ؟

لذلك/ وعليه، نشير إلى أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أوقفت صيغة القرض الحسن سنة 2015 وذلك بحجة أنّ ما وزّع من القروض منذ إنشاء المشروع يكفي للاستثمار وتحريك عجلة التنمية ووجب السعي إلى استرداد القروض الممنوحة للشباب. وفي سنة 2017 قررت إعادة بعثه بصيغة جديدة ومنظمة، حيث عزمت على رفع قيمة القرض من 30 إلى 100 مليون سنتيم، تسلّم من مرتجعات القروض الممنوحة وأموال الزكاة المودعة في بنك «البركة» الإسلامي، وأيضا رفع إيجار الأملاك الوقفية إلى سعرها الحقيقي المتداول في السوق، بعدما كانت تؤجر بالدينار الرمزي[1] . ". وهذا يفتح المجال بشكل أكبر لتمويل أكبر قدر ممكن من المشروعات الصغيرة، ولكن إذا / إذا ما كانت هناك إجراءات رقابية وردعية لضمان استرجاع الأموال الموزعة.

وبناءً على ما سبق وجب علينا الآن التفكير بجدية في إحداث تغيير في مجال تسيير فريضة الزكاة في الجزائر، وذلك كما هو معمول به في بعض البلدان الإسلامية التي خطت خطوة كبيرة في هذا المجال، واستطاعت أن تستفيد من هذه الفريضة بشكل جعلها تؤثر ليس على البطالة والفقر فقط ؛ بل على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، ونجد منها المملكة العربية السعودية، السودان، باكستان، ماليزيا، حيث أنّ معظمها يقوم على تولي الدولة جباية الزكاة وهذا ما جعلها أكثر ديناميكية وتنظيم وبالتالي أكثر فعالية وتأثير ، وعليه لابد على الجزائر أن تستفيد من هذه التجارب وتسعى

[1] زايدي أفتيس، **رفع التجميد عن القرض الحسن و100 مليون سنتيم بدل 30 مليونا للمستفيدين**، (على الخط)، 2017/04/01، متوفر على: https://www.ennaharonline.com / ، تاريخ الاطلاع: 2018/09/05.

للنهوض بهذه الفريضة وتطويرها، لكي تؤدي الدور اللائق بها كمورد اقتصادي واجتماعي هام للدولة، وهذا لا يكون إلاّ بتبنيها لمشروع خاص يتعلق بمؤسسة أو ديوان أو موازنة للزكاة في الجزائر والتي تقوم على قانون خاص، وهذا من أجل الوصول إلى الجباية الحقيقية للزكاة ، وهناك نستطيع أن نرى الأثر الحقيقي للزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

لقد كان من روائع الإسلام بل من معجزاته الدالة على أنه دين الحقّ ؛ أنه سبق الزمان ومنذ أربعة عشر قرناً بعلاج مشكلة البطالة والفقر، من خلال تكفّله بالفقراء والمحتاجين وضمانه لهم بعيش حياة إنسانية كريمة، ولم تكن عناية الإسلام بالفقراء والمحتاجين أمراً عارضاً سطحيًا، فقد جعلها مسألة في صلب أصوله وذلك حين فرض لهم حقاً ثابتاً في أموال الأغنياء .

و يمكن الانتهاء إلى أن فريضة الزّكاة هي إحدى الأسس التي تساهم في النهوض بالمجتمع، وهي من أقوى العوامل في تحقيق الأخوة الإيمانية بين الناس والتكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، نظرًا لدورها المحوري في علاج المشكلات الاقتصادية بمصارفها الثمانية، ولا يتحقق ذلك إلّا إذا قامت الدول الإسلامية بتطوير العمل المؤسسي الرسمي لمؤسسات الزّكاة من خلال الالتزام الرسمي بدفع هذه الفريضة الدينية.

وتعتبر تجربة صندوق الزكاة الجزائري بصيغته المتمثلة في القرض الحسن تجربة قيّمة وفريدة في العالم العربي، وقد حاولت وزارة الشؤون الدّينية والأوقاف جاهدة تنظيم هذه الفريضة والوصول بها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أنّ ضعف حصيلتها وعدم وجود نظام رقابي وردعي، جعلها مازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها، وعليه، وجب الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية ورعاية الدولة لها بتولي جبايتها وذلك من أجل الوصول للحصيلة الحقيقية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

كتب الحديث (صحيح البخاري، صحيح مسلم).

طلب أحمد، (2017)، "*صندوق الزكاة هل يصبح حلا اقتصاديا لمشاكل الجزائر*"، (على الخط)، 23 نوفمبر2017، متوفر على : https://www.sasapost.com/algeria-zakat-economie/. تم الاطلاع بتاريخ 2019/02/07م.

البشير عبد الكريم، (2004)، "الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول *مؤسسات الزّكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزّكاة ودورها في مكافحة الفقر*، جامعة البليدة، من 11/10 جويلية.

بلعيد حياة و **دولي سعاد،** (2014)، "صندوق الزكاة كأداة مكملة للصناعة المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول *منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية*، جامعة سطيف، يومي 5/ 6 ماي 2014م.

الجمهورية الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

حسن الشافعي و حسن العناني، (1980)، *حول الأسس العلمية والعملية للاقتصاد الاسلامي*: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

حسن أيوب، (1973)، "*الزّكاة في الاسلام*"، الجزائر، مؤسسة الشهاب.

حفصي بونبعو ياسين، (2011)، "*مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر*" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.

رزيق كمال، (2000)، "*إرساء مؤسسة الزّكاة بالجزائر*"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

زايدي أفتيس، (2017)، "*رفع التجميد عن القرض الحسن و 100 مليون سنتيم بدل 30 مليونا للمستفيدين*"، (على الخط)، 2017/04/01، متوفر على: / https://www.ennaharonline.com. تم الاطلاع بتاريخ 2019/02/02م.

السبهاني عبيد عبد الجبار، (2001)، "*الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي*"، الأردن، دار وائل للنشر.

السعيد ز و زهية ر، (2015)، "*تجار يتحايلون على فريضة "الزكاة"*"، (على الخط)، 10/16/ 2015، متوفر على:https://www.djazairess.com/elbilad/24558 . تم الاطلاع بتاريخ 2019/02/04م.

شعور حبيبة، (2018)، "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان"، في *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان.

صالحي صالح، *(2001)" السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة"*، الجزائر، دار الوفاء، ط.01، 2001م.

عيد حسن، (1977)، "*دراسات في التنمية والتخطيط*"، مصر، دار المعارف الجامعية.

قاسم الشوم محمد، (2011)، "*زكاة الزروع والثمار في ضوء تطور الزراعة في العصر الحديث*"، سورية، دار النوادر، ط.1.

لبنى العطار، (2011)، "*إدارة أموال الزكاة – دراسة مقارنة بين صندوقي الزكاة الجزائري واللبناني—*"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 .

مجدي عبد الفتاح سليمان، (2002)، " *علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام*"، مصر، دار الغريب للطباعة والنشر.

محيريق فوزي، (2014)، "*دور الزّكاة في تحقيق التوازن والإستقرار الاقتصادي الكلي – دراسة حالة بين صندوق الزّكاة الجزائري وصندوق الزّكاة* الماليزي–" أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03.

مرسي فؤاد، (1982)، " *التخلف والتنمية*"، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر.

المصري رفيق يونس، *(2006)*، *"المحصول في علوم الزّكاة"*، سورية، دار المكتبي، ط.1.

نادية حسن محمد عقل، (2011)، "*نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية*"، الأردن، دار النفائس.

النجار عبد الهادي علي، (1983)، " *الاقتصاد والإسلام*"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

نزيه حمّاد، (2008)، "*معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء*"، دمشق، دار القلم.

نوارة باشوش، (2019)، " *9 ملايين فقير في الجزائر*" ، (على الخط)، 2016/01/9، متوفر على: https://www.echoroukonline.com/. تم الاطلاع بتاريخ 2019/02/06م.

SHAHEEN M., (2001), *"Islamic Law of Obligatory Alms (Zakat)"*, uk centre for legal education.